متطلبات التنمية الاقتصادية في العالم العربي نحو رؤية مستقبلية في ضوء التطورات السياسية

د . طلال زيد المرزوقي العازمي
باحث اكاديمي في سياسات الشرق الاوسط

مقدمة:

لا يمكن للمجتمع العربي أن يقطع أشواطاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون اعتماده على أسس قويمة وصحيحة يمكن أن تلعب الدور القيادي في وضع خطط ومشروعات التنمية المستقبلية موضع التنفيذ، وعملية وضع هذه الأسس يجب أن ترافق عملية الشروع باستثمار الموارد الطبيعية والبشرية اقتصادياً بما يسهم في تبديل الهياكل الإنتاجية وتطويرها نحو الأحسن والأفضل، وهذه الأسس كالاستقرار السياسي والتحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية و تنمية الموارد البشرية واعتماد نظام تقسيم العمل في الإنتاج و نشر القيم والممارسات الاجتماعية التي تشجع على التصنيع والعلم والتكنولوجيا في المجتمع والتصدي لمشكلات التخلف الاقتصادي، إضافة إلى معالجة المشكلات الاجتماعية التي ترافق مسيرة تحول المجتمع بعد دراسة طبيعتها وأسبابها ونتائجها دراسة علمية موضوعية هادفة.

وفي بادئ الأمر يجب أن ننوه أن ليس ثمة نموذج سياسي للدول العربية تجسده دولة عربية معينة ومثل ذلك الحال في الاقتصاد العربي ، لذا يجب علينا من الناحية المنهجية أن نكون على حذر من تعميم أية تجربة وحتى فيما يتعلق بالمعرفة والأفكار الخاصة بالوطن العربي، اذ أن الدراسات خلال القرن الماضي ، افترضت تجانساً بين بلدان الوطن العربي، وهي محقة إذا حسبت التقارب التاريخي ووحدة اللغة والتراث والدين، لكن إذا ما اقتربنا من واقع عالم اليوم السياسي المتمثل بعدم الاستقرار السياسي ، والميل لتغليب المصلحة القُطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربية وعدم وجود تشريعات قومية نافذة اقتصادية وسياسية ما أدى ذلك إلى حالة من التخوف والتحسب بين الدول العربية ، علاوة على وجود التأثيرات الخارجية ، ومنها التبعية السياسية، ومن ثم فقد باتت الحاجة للبحث في اتجاهات

التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ضرورة تفرضها التغيرات المعاصرة ، وكذلك أضحى البحث عن رؤية مستقبلية لما ينبغي أن يكون عليه النمو المستدام لاقتصادنا في الوطن العربي في ضوء هذه التحديات الشغل الشاغل لمختلف أنساق الاقتصاد العربي ، فاعلين ومتفاعلين حكاماً ومحكومين .

التنمية الاقتصادية: ECONOMIC DEVELOPMENT

من شأن الاقتصاديين المعاصرين اتباع نهج أشمل يوضح الروابط بين النمو الاقتصادي ، ونوعية الحياة والاستدامة ، إن تحقيق النمو الاقتصادي من خلال سياسات التنمية الاقتصادية هو مكان جيد للبدء ؛ فكثيراً ما يتحدث الاقتصاديون وصانعو السياسات عن النمو والتنمية الاقتصادية كما لو كانا متشابهين إلا أن النمو الاقتصادي تقليديا يعرف بأنه زيادة الإنتاج الكلي أو الدخل أما التنمية الاقتصادية فهي زيادة عامة وقوامها الاستدامة في مستوى معيشة الأفراد في المجتمع [١]

ومن ثم فإن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية ، ووجدت من المفيد أولاً أن نعرض أهم تعريف للتنمية وأشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل والاستمرار بها وهو:(عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب)[٢]

وبحلول عام ٢٠٠٠م صدر إعلان الأمم المتحدة مؤكداً أن أهم أهداف الألفية الجديدة تدور حول تحالف دول العالم المتقدم والنامي لإنهاء الفاقة البشرية ، وتخفيض نسبتها في البلدان النامية ، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين الجميع ، والوصول إلى مستويات متقدمة في الإدارة والصحة والتعليم والخدمات العامة والبنية التحتية والمنافذ إلى الأسواق ، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام [٣].

1Daphne T. Greenwood: Local Economic Development in the 21st Century, quality Oflife &sustainability USa, M.E.Shape Inc, 2010, P:3

Top of Form

Bottom of Form

٢) ميشيل تودارو : التنمية الاقتصادية)ترجمة محمود حسن حسني/دار المريخ للنشر السعودية ٢٠٠٦، ص٢٢.

3 UNDP □ The Egyptian Institute of National Planning : The Egypt human Development Report 2005, Cairo, Institute of National Planning,2005,PP: 250 – 254

إلا أن تقارير الأمم المتحدة ذاتها منذ ذلك الوقت تشير إلى ضَعْف النتائج المتحققة في الواقع ، وعلى سبيل المثال فلقد حذر تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٣م حكومات المنطقة العربية من انتهاج سياسات تقشفية خاطئة ، وانعدام المساواة وضعف المشاركة السياسية وكلها عوامل من شأنها أن تقوض التقدم ، وتؤجج الاضطرابات ، وقد بلغ متوسط قيمة دليل التنمية البشرية للمنطقة العربية ٠,٦٥٢ ، أي أقل من المتوسط في كل من : شرق آسيا والمحيط الهادئ، و أوروبا وآسيا الوسطى، و أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بين عامي ٢٠٠٠ م [1].

ومن ثم فإن التغيرات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات : العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والثقافية والبيئية والاقتصادية والسياسية جعلت العالم يتأثر سريعاً بين أجزائه وأقاليمه ودوله وشعوبه بكل ما يجري وفي أي مكان ولهذه التغيرات والتحولات انعكاسات إيجابية وسلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول النامية ، ومنها الدول العربية الأمر الذي يستدعي تعزيز فرص الاستفادة من الايجابيات التي أفرزتها هذه المتغيرات والتي سنوردها تفصيلاً لاحقاً ، والتقليل من المخاطر إلى حد كبير، لذا فإن الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية تستدعي فهم هذه التحولات والتغيرات التي تعيد رسم مشهد التنمية في أرجاء العالم كافة وليس في البلدان النامية فحسب

محاور اقتصاديات التنمية بين الماضي والحاضر : رؤية تحليلية استشرافية : Axes Of development economics

تكمن أهمية اقتصاديات التنمية في كون إهمال اقتصاديات الرفاهية وما يتعلق بها من التنعيم الإنساني والذي كان الخط الفكري الأخير في صنع اقتصاديات التنمية إهمالاً لفرع من النظرية الاقتصادية والذي يوفر المنطق لتقييم مدى استصواب السياسات الاقتصادية البديلة، أي اقتصاديات الرفاهية . ويرجع ذلك جزئياً إلى رفضها لكثير من محاور الاقتصاد الجزئي ، وجزئياً إلى ما كان ينظر إليه على أنه محدودية تطبيق اقتصاديات الرفاهية التقليدية[2]

1 UNDP: The human Development Report 2013, The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World, Summary 2013 pp: 14-19.

2Deepak Lal : The Poverty of "development Economics", London , The MIT Press ,p:10

يعرف البعض اقتصاديات التنمية بأنها « فرع من فروع علم الاقتصاد يتناول الجوانب الاقتصادية لعملية التنمية في الدول ذات الدخول المنخفضة. ولا يركز هذا الفرع على سبل تعزيز التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتغير الهيكلي فحسب، بل كذلك يهتم بتعزيز إمكانات السكان عامة، على سبيل المثال، من خلال تحسين الظروف الصحية والتعليمية وتوفير بيئة عمل صالحة، بالاعتماد على القنوات العامة ، أو الخاصة على حد سواء[١]

وتتضمن اقتصاديات التنمية الاتجاه نحو ابتكار النظريات والوسائل التي تساعد في تحديد السياسات والممارسات، والتي يمكن تنفيذها سواء على المستوى المحلي ، أو الدولي [٢] ، وقد يتمثل ذلك في إعادة هيكلة الحوافز السوقية ، أو استخدام الوسائل الرياضية ، مثل اتباع منهج الاستمثال الزمني لتحليل المشروع، أو قد يكون قائمًا على مزيج من أساليب التحليل الكمية أو النوعية[٣]

ويمكن لدارس اقتصاديات التنمية أن يفهم القضايا الحرجة التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة فلسفة التنمية الاقتصادية ، ويمكن القول بأن الدارس يتساءل عما إذا تجيب التنمية الاقتصادية عن الإسئلة النظرية التي يتم تداولها من خلال دراسة هذا البحث ، والذي سنجد الإجابات من خلال هذا البحث ومن تلك المحاور :

إن مستقبل الدول العربية في العقود القادمة يتعلق بشكل أساسي بأدائها الاقتصادي .

إن اندماج الاقتصادات العربية تحت مظلة كيانات اقتصادية قوية يمكنها من مواجهة تحديات العولمة .

هل من الممكن أن يكون هناك تكامل اقتصادي عربي رغم عدم الاستقرار السياسي؟

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر البيئة السياسية في التنمية الاقتصادية العربية .

الاستقلال الاقتصادي مترابط مع الاستقلال السياسي .

1Hollis Burnley Chenery, T. N. Srinivasan, (eds): Handbook of Development Economics, Volume 1, North Holand, ElSeveire 2007, P: 39Top of FormBottom of Form

2Michael P. Todaro, Stephen C. Smith: Economic Development, NY, PENERPIT E RLAnGGA,2006,P:115Top of Form

Bottom of Form

3Bell, Clive. "Development Policy as Public Finance ," The New york , oxford university Press : A Dictionary of Economics1987, v. 1, p. 122.

من أسباب التخلف عدم وجود نظريات اقتصادية من داخل المجتمع العربي.

ضعف التخطيط التنموي الاقتصادي والإنساني.

البطالة من أخطر التحديات التي تواجه العملية التنموية في الوطن العربي.

البنيان الاجتماعي العربي له التأثير الرئيس في وضع السياسات الاقتصادية.

١٠-إن انتهاج السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي تزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

١١- التشديد على تنمية القطاعات الاستراتيجية ومجموعة الشركات الاستراتيجية والتعاون الإقليمي يعزز القدرة على التنمية الاقتصادية.

١٢-أهمية وضع خطة شاملة وواضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات مدعومة من القيادة السياسية العليا.

١٣- إن البحث والتطوير العلميين كفيلان بحل المشكلات التي تواجه الوطن العربي إذا ما اقترنت بدعم البيئة السياسية.

١٤- إن المشروع الأمريكي للشراكة الشرق أوسطية مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم في زيادة تشتت الوطن العربي.

١٥- إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن فشل إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال إمكاناتها المتاحة من ثروات طبيعية وزراعية وتجارية واستثمارية.

١٦- إن إرادة الفلسفات السياسية للدول العربية تمنعها من القيام بتنفيذ تجمع تعاوني اقتصادي عربي مما يضعف عملية التنمية.

١٧- ضعف فلسفة الفكر الاقتصادي الذي يحدد الإطار القانوني والتشريعي التي تحكم أصول وقواعد السياسات الاقتصادية.

١٨- مخاطر عدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربية البينية وغياب الديمقراطية، أدى إلى ضعف الثقة بين الدول العربية وخلق حالة من التخوف والتحسب، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي منعت البعض من أن تكون سيدة قرارها .

إن الإجابة قد تكون معقدة وغاية في الصعوبة لكنها ضرورية للحصول على فهم منظم للمشاكل الاقتصادية الهامة التي تواجه البلدان العربية ومن خلالها يمكن وضع التحليلات والاستنتاجات الرئيسة خاصة وأن كثيراً من البلدان العربية تشترك في كثير من الحالات مع مشاكل الدول النامية الأخرى، لذا فإننا يجب أن نخرج من بعض النظريات التقليدية إلى مداخل حديثة يمكن من خلالها فهم تلك القضايا الشائكة في التنمية الاقتصادية.

متطلبات التنمية الاقتصادية: The requirements of economic development

التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.

توفير الموارد البشرية المتخصصة.

وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

توفير الأمن والاستقرار.

نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

الإنماء الاقتصادي المستدام

إن من أهم مراحل التنميـــة الاقتصادية هو ((التخطيط)) لذا سنقوم بشرح بعض النظريات الخاصة بمتطلبات التنمية خاصة في البلدان العربية.

عمليـــة التخطيـــط : The planning process

هناك الكثير من أساليب التخطيط لعملية التنمية ، وهناك مشتركات كثيرة في عملية التخطيط في البلدان الناميـــة، إلا أننا وجدنا أن Tony Kiuick قد وضع النقاط التي تتميز بها عملية التخطيط :

يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية الحكومية ، ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية ، وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتنمية المستقبلية الاقتصادية .

تضع خطة التنمية استراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة.

تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ومنسقة مركزياً ويتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق الأهداف وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترشاد به بشأن القرارات اليومية .

تشتمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي .

لضمان الأمثلية والاتساق تستخدم الخطة نموذجاً للاقتصاد الكلي بقصد دعم الإسقاطات التي تتعلق بالأداء المستقبلي لاقتصاد الدولة.

في المعتاد، تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة ولتكن خمس سنوات مثلاً، ويتم التعبير المادي عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل ويمكن استخدام مدى زمني أطول من خلال إضافة خطط سنوية تكميلية.

أما مراحل التخطيط كما يراها توني كويك فهي :

نماذج النمو الإجمالي، وتتضمن تقديرات اقتصادية كلية للتغييرات المخططة أو المطلوبة في المتغيرات الاقتصادية الرئيسة.

نماذج المدخلات/ المخرجات، متعددة القطاعات والتي تتحقق من اتساق المتغيرات الخاصة بالإنتاج والموارد والتوظيف والنقد الأجنبي لمجموعة معينة من الأهداف الخاصة بالطلب النهائي ، وبما يضمن التنسيق بين تدفقات الناتج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة .

وأخيراً وربما هو الأكثر أهمية أن تتضمن الخطة مشروعات استثمارية محددة داخل كل قطاع باستخدام أسلوب تقييم المشروعات والتحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد، إن مراحل التخطيط الثلاث (الكلي ، والقطاعي ، والمشروع) تشكل الأدوات الفكريـة المتاحة أمام سلطات التخطيط..

خصائص الدول النامية: The characteristics of the developing countries

وهي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض ، وتسمى أيضاً دول العالم الثالث :

١- الخصائص الاجتماعية Social characteristics

انتشار الأمية.

انخفاض المستوى الصحي.

ارتفاع معدل الوفيات

ارتفاع معدل المواليد.

عمل الأطفال.

غياب دور المرأة في العملية الإنتاجية.

٢-الخصائص السياسية: Political characteristics

الديكتاتورية.

التبعية للخارج.

عدم الاستقرار السياسي.

سيطرة فئة على الحكم.

الاقتصاد المزدوج.

٣-الخصائص الإدارية: Management characteristics

الفساد الإداري.

الوقت الضائع.

نقص التنسيق.

نقص في القيادات.

انتشار الواسطة والمحسوبية.

٤-الخصائص الاقتصادية: Economic characteristics

ضعف الإنتاج الصناعي.

دوام المديونية.

انتشار البطالة.

الاعتماد على الإنتاج الزراعي.

قلة المدخرات.

التفاوت في توزيع الدخل.

انخفاض في متوسط الدخل.

مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية :

ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT

التنمية في مفهومها المعاصر هي الارتفاع بمستوى حياة الأفراد ونوعية هذه الحياة ، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التنوع والاختيارات أمامها ، وهذا يعني تحسين نوعية التعليم ، والصحة ، والإسكان ، ورفع متوسطات الدخول ، وتحقيق التمتع بالسلع والخدمات الأساسية ، وهي بهذا تتضمن بعداً سياسياً يشير إلى كل ما يتصل بحقوق (الإصلاح الديمقراطي) [١].

ويشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في إنتاج الفرد ، أو دخل الفرد الواحد ، ويقاس الإنتاج عادة بالناتج القومي الإجمالي، وهو الناتج الإجمالي للسلع والخدمات في الاقتصاد ، في حين تشير التنمية الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي المصحوب بتغيرات في توزيع عوائد الانتاج ، والبناء الاقتصادي ككل [٢]

ويفرق الاقتصاديون – تبعاً لذلك - بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي national income إذ يمكن للبلد الذي

١ نبيل توفيق السمالوطي ، الأبعاد السياسية للتنمية الاجتماعية ، حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية ، الأمن – الحرية – الديمقراطية – تعدد الخيارات ، ورقة عمل ، المؤتمر السادس للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية ، قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع ، كلية التربية جامعة الأزهر بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية ، ١٢-٢٢ سبتمبر ، ٢٠٠٢م ، ص ص ، ٨٠٤-٨٠٥ .

2 E. Wayne Nafziger: ECONOMIC DEVELOPMENT, 5th ed, USA, Cambridge University Press, 2012, P: 14,

Top of Form

Bottom of Form

يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

ولغرض وصف المستوى الآنمائي الذي ارتقاه اقتصاد ما تستخدم عبارات خطة Process, الدخل القومي الحقيقي Real national income، الأجل الطويل Long term، فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغييراً جوهرياً في البنيان الاقتصادي ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية Productivity per capital بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

لا شك في أن هذه العملية شاقة لدرجة الخطورة فليس من السهل أحداث هكذا تغيير فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

وهكذا بالنسبة إلى الدخل القومي الحقيقي فإنه يجب أن يفهم على أنه مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال مدة من الزمن (غالباً ما تكون سنة) مَقيساً بالوحدات المادية وفي حال استخدام النقد مقياسا للدخل فإنه ينبغي احتساب معدلات التضخم.

كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل لذا وجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل ، والأجل الطويل ينبغي أن لايقاس ببضع سنين بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاماً في الأقل، والحقيقة أن الاستمرار بالتنمية الاقتصادية مشكلة تعاني منها البلدان الغنية والفقيرة ولكن الإسراع في التنمية يعد الأهم بالنسبة للبلدان الفقيرة.

عناصر النمو الاقتصادي والتنمية:

The elements of economic growth and development

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو ، أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي:

العمالة Employment:

إن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفوءة غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكينة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصاً الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء .

رأس المال Capital:

والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كماً ونوعاً بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، إن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.

الموارد الطبيعية Natural resources :

ويعد هذا العنصر مساعداً فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية.

الإدارة والتنظيم Administration and Management :

يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.

التكنولوجيا Technology :

أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فإن عناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات.

هذا و يمكن تصنيف العالم اقتصادياً من حيث اهتمام الدول بعملية التنمية إلى ما يأتي:

يشير تعبير العالم الأول إلى البلدان التي تتمتع بتطور صناعي وتكنولوجي كبيرين والتي استطاعت توفير حياة ذات مستوى عالي لقسم كبير من مواطنيها وأن يُعترف بهذا المستوى عالمياً . وتُعدّ الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وإيطاليا وكندا أهم البلدان التي تشكل هذا العالم .

تلخيص معنى تعبير العالم الثاني بمجموعة الدول التي خاضت التجربة الاشتراكية، معارضة بذلك المنظومة الفكرية للعالم الأول. تتميز دول العالم الثاني عن دول العالم الأول برفضها لثقافة الليبرالية وللرأسمالية المفتوحة، كما تتميز عن العالم الثالث بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وبقوتها النسبية

استُعمل تعبير العالم الثالث لأول مرة سنة ١٩٥٢ في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي ألفريد سوفي في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة "الدول الغربية" (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا...) ولا إلى المجموعة الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية...). وقد استوحى سوفي هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية.

العالم الرابع أو الدول الأقل تطوراً هي مصطلحات تستخدم للدلالة على تلك الدول التي تعاني وفقاً للأمم المتحدة من أدنى المؤشرات فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي مع ترتيب متدني في قائمة التطور البشري بين دول العالم.

في السنوات الأخيرة أصبح للعديد من الدول النامية ثقل في مجال التصنيع، فباتت تلك الدول تسمى دولاً صناعية حديثاً (Newly industrialized countries)، في

حين ظهر مصطلح العالم الرابع للإشارة إلى بقية الدول النامية التي بقيت متأخرة عن ركب التصنيع ولا تزال تفتقر إلى البنية التحتية الصناعية .

حتى تصنف دولة ما على أنها من دول العالم الرابع فإنها يجب أن تحمل المعايير الثلاثة الآتية :

متوسط دخل متدن للفرد (متوسط دخل وطني سنوياً للفرد دون الـ ٧٥٠$ لمدة ثلاث سنوات، ويلزم لتلك الدولة أن تحقق ٩٠٠$ في ذلك المؤشر حتى تتمكن من الخروج من قائمة دول العالم الرابع).

ضعف الموارد البشرية (بالاعتماد على مؤشرات التغذية، الصحة والتعليم في ذلك البلد).

اقتصاد قابل للانهيار بسهولة (مثلاً أن يكون اقتصاداً معتمداً على إنتاج زراعي غير مستقر ويعاني من انعدام الثبات في الصادرات وإشكاليات أخرى).

تمتاز تلك الدول بالفقر المدقع وظواهر مثل الصراعات كالحروب الأهلية والفساد الإداري الشديد مع الافتقار إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي وكثيراً ما تكون تلك الدول واقعة تحت أنظمة حكم دكتاتورية أو تحت حكم أمراء الحرب.

كانت النيجر في عام ٢٠٠٦ من أقل دول العالم تطوراً. وإجمالاً هناك ٥٠ دولة في هذا التصنيف، معظم تلك الدول في آسيا وجنوب الصحراء في أفريقيا .

مفهوم التنمية السياسية : political development

يُعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية . ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي ، إذا جاز هذا التعبير، وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية .

وكان الشغل الشاغل للعاملين في مجال التنمية السياسية، سواء أكانوا من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومراكز الأبحاث ، ممن راحوا ينظرون التنمية السياسية في إطار التنمية الشاملة، أم أولئك الذين كانوا يبحثون عن محددات التحديث السياسي والاجتماعي في منظومة «العالم الثالث» حيث إن التنمية السياسية بالنسبة إليهم عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة ، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية . ولأنها أيضاً عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات .

والملاحظ أن مفهوم التنمية السياسية تمخض عن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب فكراً وتنظيماً وأداء وعلاقات. والمعروف أن مفهوم التنمية السياسية استخدم من قبل الجامعات الأورو- أمريكية تحت شعارات التحديث والتطوير السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التحديثية والتنموية، مثل مشروع "كاملوت" الأمريكي وغيره.

التنمية السياسية والمتطلبات الاقتصادية: Political development and economic requirements

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بعملية التنمية، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال، في الستينيات من هذا القرن، في آسيا وإفريقيا بصورة جلية.

وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصادات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization. وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع

تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية ، وتعرف التنمية السياسية: بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية. ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية ، فضلاً عن ذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع ، ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

أ- غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب- نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج- إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية: يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ التنمية من نمّى بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ النمو من نما ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا. وإذا كان لفظ النموّ أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي.

فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه. وطبقًا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقًا للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك على وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس على وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة. ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي.

فعلى سبيل المثال تُعالج ظاهرة النمو (في المفهوم العربي الإسلامي) كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، وكذلك نجد مفهوم الزكاة الذي يعني لغة واصطلاحا الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله تعالي. وهو ما يقارن بالعكس بالربا الذي قال عنه الله (يمحق الله الربا ويربي الصدقات) [البقرة:٢٧٦].

ويتضح من ذلك أن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يُعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا الحياة الطيبة في الدنيا، بينما يركز مفهوم Development على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمرًا للبيئة ولنسيج المجتمع، وتؤكد التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر/ الغريب ، وفي الواقع فإن التنمية تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي، وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها. التنمية السياسية في الوطن العربي: Political development in the Arab world

عندما تطرح التنمية السياسية في الندوات وحلقات البحث التي تقيمها الجامعات ومراكز الأبحاث السياسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تمتد أبصارهم إلى الوطن العربي استطلاعاً ودراسة وتحليلاً ثم تفسيراً ، وهم إذ يفعلون ذلك، إنما يفعلونه عن قصد ودراية استراتيجية لأنهم:

١ - ينظرون بعين مستقبلية إلى سيرورة الحياة العربية ويرون في داخلها الاتجاهات الفكرية الداعية إلى حرية الوطن العربي وتخلصه من التبعية والسير نحو الوحدة العربية.

٢ - لأن الوطن العربي يشكل الآن وفي المستقبل بؤرة مصالحهم الاقتصادية، فهو مصدر المواد الأولية والثروات المعدنية الراهنة والمستقبلية. وهو الطاقة البشرية المستهلكة لفائض إنتاجهم الغذائي، ومصانعهم على اختلاف سلعها، فالوطن العربي يمثل أنموذجاً للمستهلك الذي يأكل الأخضر واليابس، الذي تصدره له أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - لأنه ، أي الوطن العربي، يشكل الملجأ الأمين والحيوي للشركات الأورو - أمريكية العابرة للقارات .

٤ - الوطن العربي، ورغم كل ما حققته ثورة المعلومات والاتصال من تجاوز للمسافات ومن تغلب على أهمية الموقع والمكانة الجغرافية، فإنه لا يزال يشكل الامتياز في موقعه ومكانته في تشكيل وتكوين وبناء القرية «العالمية» الذي ألف منطق الرغبة، عند بعض الكتاب العرب أن يستسيغ هذا المصطلح وأن يستجيب له، وخاصة إذا أخذنا بالاعتبار عملية التفكيك والهدم التي يقوم بها الحلف الأورو - أمريكي - صهيوني، للوطن العربي الموقع والمكانة لصالح المشروع الصهيوني القديم - الجديد لأن «الشرق الأوسط» بوصفه العملية القيصرية التي تجري الآن في أعقاب احتلال العراق.

ولكن عندما تطرح التنمية السياسية من قبل أبناء الأمة العربية ، أقصد أولئك الذين يدرسون في الجامعات العربية، ويقومون بأبحاثهم وندواتهم في مراكز البحوث العربية، أستثني عن قصد وروية مراكز الأبحاث التي تقيم ما هب ودب من الندوات الممولة من أعتى الجهات الأكاديمية والبحثية والمخابر الأورو- أمريكية - صهيونية -، فإن عيونهم تنظر إلى الوطن العربي تستطلعه تحت عناوين وأهداف مستقبلية منقادة وموجهة بالبحث عن الطريق إلى الوحدة العربية، وإلى التخلص من التخلف والتبعية والوصول إلى الاستقلال الحقيقي الذي لم ينجز في كل الأقطار العربية حتى هذه اللحظة.

ومن قاعدة مبدئية ومنهجية في آن معاً يتم التعامل مع التنمية بحثاً عن مواقع التخلف والتنمية، والقصور الفكري والأداء السياسي المحسوب على الاستبداد وإلى الظلم الاجتماعي الذي يشل قدرات وطاقات الأكثرية الساحقة من أبناء الأمة في كل مواقعهم المحلية والوطنية والقومية ، حتى تنشغل في لقمة العيش، فتنصرف عن

الابداع، وخاصة الإبداع المقاوم للاحتلال الإمبريالي – الصهيوني القادم إلى الوطن العربي. الإبداع الذي ينتجه الواقع العربي الاجتماعي – السياسي القاسي والصعب، والمخزون في الانفجارات المتوقعة هنا وهناك من أنحاء الوطن العربي .

وبالعين العربية المستقبلية يمضي الباحث والكاتب والمحلل المفسر لقضايا التنمية السياسية في الوطن العربي باتجاه مسائل أصبحت تشكل تحديات للمستقبل مثل: الديمقراطية داخل الأنساق العربية المحلية والوطنية والقومية، والتعامل القائم بين هذه الأنساق، داخل سياقه التاريخي، وتوزع السلطات، والمشاركة السياسية، والوحدة والتنافس بين الأجيال العربية على اختلاف مواقعهم وأدوارهم ثم المساواة بين الناس.

ويبحث هؤلاء بعد أن أرشدتهم عيونهم المستقبلية عن التعددية السياسية الحاضرة. الغائبة في الحياة العربية ويعملون فيها الفكر القومي بحثاً وتحليلاً ودراية ، ويجدون فيها كلمة " السر» فإذا ما تحققت مالكة شروطها وأسانيدها الفكرية والمنهجية، فإن الوطن العربي سيضع الخطوة الأولى على طريق معركة المستقبل العربي بكل أبعادها الداخلية والخارجية.

وتفيد الأفكار السابقة أن التنمية السياسية هي جملة العمليات والإجراءات التي تستهدف تحديث النسق السياسي داخل البناء الاجتماعي، وهي في هذه الحالة من المفاهيم الحديثة التي استنبطها علم الاجتماع السياسي والانثروبولوجيا السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، علماً أنها كإجراءات وأنشطة وعمليات سياسية، قديمة قدم نشاط الإنسان السياسي، وإن كانت موسومة دائماً وأبداً بظروف المرحلة ودرجة تطورها. والمعروف للإنثروبولوجيا السياسية أن مفهوم التنمية السياسية دخل دائرة الاستعمال أو التوظيف الأكاديمي، إذا جاز هذا التعبير، وفي مراكز الأبحاث التطبيقية في الجامعات الأورو – أمريكية تدريجياً، وكانت وجهته هذه المرة الأمم والشعوب التي تشكل مجالاً حيوياً واستراتيجياً لدول وحكومات تلك الجامعات ، بحيث يتم توليفها سياسياً وليس تطويرها كما يزعمون بموجب مصالحهم.

التنمية السياسية بوصفها موضوعاً للعلم السياسي:

وتفيدنا مجالات التنمية وعناصرها وسماتها وحتى وجهتها أنها شكلت ولا تزال ميداناً وموضوعاً واسعاً للعلم السياسي بكل تفصيلاته ، وبخاصة الانثروبولوجيا السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، وانثروبولوجيا التنمية.

وما دامت التنمية على هذا المنوال، فإنها تتناول بالدرس والتحليل والتفسير والتنظير الحياة السياسية في الأبنية الاجتماعية بحثاً عن مكوناتها ومحدداتها البنائية، نسبة إلى البناء الاجتماعي، كما تغوص استقصاءً ومقارنةً بين المتشابهات والاختلافات داخل المجتمع الواحد خلال انتقاله من حقبة ، أو مرحلة تاريخية إلى أخرى أكثر تطوراً.

وتستفسر التنمية السياسية من خلال علومها وفروضها عن التشابه والاختلاف بين النظم السياسية، وتعدد السلط السياسية، وخلفياتها الفكرية والتاريخية والثقافية، بحثاً عن التغيير أو التطوير داخل بنية هذه السلط، ومن ثم مساعدتها لتتجاوز مواقعها وأطرها وسياقها التاريخي والاجتماعي.

وبهذه الحالة يشكل البحث عن الأنموذج السياسي الذي يجب أن تمضي نحوه أو باتجاهه التنمية موضوعاً للتنمية السياسية. وهنا تفترق الاجتهادات وكل يمضي في طريقه نحو التنمية السياسية.

وفي الغرب أقصد جامعاتهم ومراكز أبحاثهم، يعتبرون أنموذجهم السياسي في السلطة والأداء السياسي هو الأفضل والأمثل.

وفي أنحاء عدة من العالم يمضي أعضاء هيئة التدريس ومراكز الأبحاث وكليات العلوم السياسية، بحثاً عن نموذج يخص شخصيتهم الحضارية والسياسية والثقافية وتجربتهم التاريخية. أقول الأنموذج السياسي الذي لا يغمض العين إطلاقاً عما جرى ويجري في الغرب من تحديث وتطوير في الحياة السياسية.

التنمية السياسية العربية ضرورة وطنية وقومية:

أنتجت الأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل حياة سياسية صعبة وقاسية على الإنسان العربي، إما لأنها لم تواكب العصر ومستجداته، أو لأنها لم تف بمتطلبات الإنسان العربي في النهضة والعمل العربي المشترك والوحدة ، وغير ذلك من أهداف وطموحات، أو أن بعضها بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة لا تتكافأ مع حقوق الإنسان العربي المتعاظمة، لأن تحديات المرحلة أوجبت عليه البحث عن دور له في وطنه وأمته وحتى في العالم.

وكان هذا معناه أن الحياة السياسية في الوطن العربي، بحاجة ماسة إلى تنمية سياسية، تترافق وتتماشى مع تنمية اقتصادية اجتماعية وثقافية تتجاوز الحالة

السياسية التقليدية التي تفتقر بطبيعتها وبنيتها إلى طبقة متوسطة تشكل الرهان الحقيقي في النهضة والتنمية، غير أن التنمية السياسية المطلوبة للوطن العربي، هي التي تقوم على أساس أن الإنسان العربي يمثل جوهر التنمية وهدفها الأول.

وهذا المستوى من التنمية هو الذي يعطي الإنسان العربي القدرة على مناهضة رياح التنمية الآتية من الخارج، لأنها الملاذ الذي تعتمد عليه الدول الأجنبية في إكمال سيطرتها على العالم، ووضع يدها على عناصر القوة التي تمكنها من الاستمرار في السيطرة.

وليس من المبالغة بشيء القول إنَّ أهمية التعبئة السياسية بالنسبة للوطن العربي، تكمن بما تضيفه للحياة السياسية من تحديث سياسي، وارتقاء بالسلوك الاجتماعي، والسياسي، وتطوير بنية الأحزاب العربية وفكرها، على نحو يجعلها تتخلى عن الأطروحات والشعارات التي كانت تضعها في موقع احتكار السلطة، وإقصاء الأحزاب المنافسة وحجر نشاطها السياسي.

والحديث عن تنمية سياسية عربية يصل بها إلى مستوى المهمة الوطنية القومية التي لا تقبل التأجيل إطلاقاً. هي تلك التعبئة التي تزاوج بين الثنائية الوطنية والقومية، والخصوصية والمعاصرة، والأصالة والتحديث. وتأخذ بالاعتبار التشابه والاختلاف بين الأقطار العربية من الناحية الاجتماعية والثقافية. وأن لا تقفز بشكل من الأشكال من فوق بنيان الدولة الوطنية التي تستريح على ثقافة، فيها مستويات من الخصوصية الوطنية: دولة / ثقافة = قطر عربي / ثقافة، وفي نفس الوقت أن لا تبالغ في التنوع الوطني لأنه في التحليل الأخير يشكل حالة قومية بفعل كثرة المشتركات، ولأن التنوع يشكل حالة إغناء للثقافات العربية: أمة عربية / ثقافة عربية = أقطار عربية / ثقافات وطنية وهي أيضاً التنمية السياسية التي تضع باعتبارها المحددات الثقافية – الاجتماعية التي تشكل المحدد الرئيس للشخصية الاجتماعية الوطنية – القومية، تلك المحددات التي تملك حضورها القوي في حال ممارسة التنمية السياسية، بحثاً عن دور أفضل للأفراد والجماعات والأحزاب . . . وهذا معناه للوهلة الأولى أن تكون مهمة التنمية السياسية إعادة الشأن العام للشعب العربي انطلاقاً من أنه محورها الذي تبدأ به ومنه.

ومن البديهي أن لكل دراسة أو بحث مشكلته التي يحاول تحليلها وتفسيرها، وبيان جبلتها، والسنن والقوانين التي تحكمها، وفرزها وفق الأنساق التي يتكون منها البناء الاجتماعي وهي: النسق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأنساق الضبط الاجتماعي، وأبرزها وأهمها النسق السياسي.

وحيث أن التنمية السياسية تشكل جزءاً من موضوع الدراسة، فإنها تطرح نفسها بوصفها إشكالية تبحث عن تفسير مقنع لها، يقول العلم الانثروبولوجي السياسي كلمته فيها، بناء على مكوناتها الأساس: المجال الجغرافي والبشري والزمني، بالإضافة إلى العناصر والسمات السياسية التي تشكل بنيان التنمية ومجالها، الذي تمارس فيه تنظير التنمية السياسية غداة توصيفها، والإشارات والرموز التي تؤشر إليها، والتي تفضي في نهاية الأمر إلى تشكيل النظريات التي قالت وتقول كلمتها في التنمية السياسية باعتبارها نسقاً مجتمعياً.

وعلى هذا الأساس، فإن التنمية في هذه الدراسة لا تقتصر على مجرد معرفتها منهجياً، ومن ثم تطبيقاتها التي يحكمها هذا المنهج أو ذاك، وإنما هي البحث والتفصيل في إجراءاتها داخل الوطن العربي، أي داخل أنساقه السياسية المحلية والوطنية والقومية، وما يلزمها من إجراءات رسمية وأداء شعبي والفكر الذي يوجهها، والأحزاب التي تتشارك في تنفيذ هذه التنمية، أو تتقبلها بصدر رحب، لأن التنمية تتقصد تحديث الأحزاب، وتفعيل أنشطتها، وتطوير عقائدها وبنيانها التنظيمي، وإبراز شرعياتها التي يتوافق عليها المجتمع في عقده الاجتماعي.

والباحث إذ يدرك إدراك العارفين بالأمر السياسي، بأن الوطن العربي، أعني واقعه، أصبح يطرح نفسه للتغيير بكل أنساقه البنائية، وفي هذه الحالة تضفي التنمية على نفسها البعد الاجتماعي، أو المجتمعي ، بمعنى أن التنمية السياسية لا يمكن أن تنجح في تحقيق أهدافها إلا إذا طالت كل أنساق البناء الاجتماعي.

كذلك فإن الدراسة تحقق أهميتها لا لأنها تجعل من التنمية السياسية موضوعها، وإنما لأنها تعالج التنمية السياسية في سياق وإطار الوطن العربي، وتعتني على وجه التحديد بالواقع الاجتماعي العربي ، بما فيه من مشكلات ملحة فضلاً عن همومه السياسية والتحديات التي تواجهه في الداخل والخارج .

وهي إذ تختار الواقع العربي فلأنها تراه قد وصل إلى حالة من الركود يفرض قساوة الواقع وتصلبه، إلى الحد الذي يناهض إرادة الناس وتوجهاتهم وتطلعاتهم المشروعة، فالواقع هو الذي يحدد تلك الاتجاهات التي تلتزم بها التنمية السياسية باعتبارها عوامل متغيرة، والواقع الاجتماعي العربي هو الذي يوفر الشروط الموضوعية، من أجل ظهور قوى اجتماعية جديدة لها مطالبها ووجهتها في التغيير، بل هي التي تأخذ على عاتقها مهام التغيير وإنجازه في لحظته الزمنية، وهي في مهمتها هذه تسعى وتنشط في ميدان التحديث والتقدم، لأنهما يسكنان في جوهرها من أجل الانتقال بالحاضر إلى المستقبل مستجيبة بذلك إلى حركة الواقع العربي وجدله الاجتماعي.

إذاً، فالتنمية السياسية تعد حركة تغيير محسوبة ومخططة ومدروسة، تستهدف تحديث الحياة السياسية العربية، كما نتصورها، ومن البديهي أن يكون الوطن العربي هو ميدان ومجال الدراسة بمعنى أنها عندما تمضي في الاقتراب من مفهوم التنمية السياسية تضع باعتبارها أنها تحاول أن تسحب هذا المفهوم على الوضع السياسي في الأقطار العربية بحثاً وتحليلاً عن المداخل والمقدمات التي تنهض بالعمل والفعل السياسي الرسمي والشعبي، وعن المشترك فيه، وعن معاناة الناس السياسية، وما إذا كانت سياسات الأنظمة العربية والأحزاب على الساحة السياسية تخدم القضايا العربية، أو تعاكسها وتناهضها.

وقد قدمت الدراسة دواعيها أو أسبابها التي دعتها لاختيار الوطن العربي، أبرزها حقوق الإنسان العربي التي تأتي في خدمة تطلعاته وأهدافه، ومعركة المستقبل العربي.

وتجدر الإشارة إلى ملاحظة ما يجري في الوطن العربي من أحداث ، وما تعلنه المحطات الفضائية من أخبار حول تعسف الكثرة من السلط العربية تجاه حرية الإنسان العربي السياسية، وما تنشره الصحف حول الاعتقالات، ومنع المظاهرات، وحجب المواقع الألكترونية، ومصادرة الصحف، ووقف الأنشطة السياسية، وعمليات الفصل والإقصاء التي تقوم بها بعض الأحزاب السياسية للإنسان العربي لا تؤهله، بل لا تمكنه على الإطلاق من أن يمارس دوره بنجاح داخل مجتمعه، وتحول دون نجاحه في الوصول إلى الحد الأدنى من أهدافه وتطلعاته المحلية والوطنية والقومية.

إن مفاهيم الاستبداد والظلم الاجتماعي ، وقهر الإنسان تتكاثر داخل الثقافة السياسية إلى الحد الذي تكاد تكون فيه الوجه الآخر للسياسة الثقافية التي تكونها وتعيد ترتيب أولوياتها الأنظمة العربية، لذا فإن التنمية السياسية في الوطن العربي إذا أرادت أن تنجح في مهمتها التنموية، فإن عليها أن تبدأ بالثقافة السياسية العربية بكل مستوياتها المحلية والوطنية والقومية، بحيث تبرز القيمة الإنسانية للمواطن العربي وحقوقه المقدسة ، وأنه الأساس والهدف في كل عمليات التنمية وطموحاتها، وأن تكثر من المفردات والمفاهيم التي تخص قضايا الحرية والديمقراطية وحرية الفكر والقول والتعددية السياسية ، وحق المواطن العربي في نقل السلطة السياسية من خلال صناديق الانتخاب ، أو الاقتراع.

ومع أن الدراسة تشير إلى حقيقة التنوع في الثقافة السياسية داخل الأقطار العربية، وتقول باختلاف دائرة المفاهيم والمقولات والأطروحات الخاصة بحقوق الإنسان إلا إنها تؤكد أن هامش هذه الحقوق ليس واحداً في كل الأقطار العربية.

لكن هذا كله لا يجعل الدراسة تتراجع عن رأيها في أن التنمية السياسية لا بد أن تبدأ في نطاق الثقافة السياسية، فإذا نجحت في إحداث تحولات جذرية داخل بنيان هذه الثقافة باتجاه ونحو قضايا الإنسان العربي المصيرية، وعلى أنه الأولى بشأنه العام. فإنها ستجد أمامها الأبواب مفتوحة لتنهض بالتحديث السياسي الذي يقرره الواقع الاجتماعي العربي، وتبلغ أهدافها في إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية المتعبة والمنهكة بفعل الإقصاء وغياب الحوار الاجتماعي السياسي ، والاستئثار بالسلطة.

إن جوهر التنمية له بعده المستقبلي بمعنى أنها تفعل في الواقع الاجتماعي العربي لنقله مما هو كائن إلى ما يجب أن يكون، ولذلك نفترض أن التنمية السياسية تمثل شرطاً لتحديث الحياة السياسية العربية، وهي بشرطها هذا تستجيب للواقع العربي الصعب والقاسي الذي يحتاج إلى عملية تغيير سياسي قوامه أن الوطن العربي لن يبلغ النهضة، إلا إذا كان الإنسان العربي جوهر عمليات التنمية بكل مضامينها ومجالاتها وسيد قراره السياسي.

إن المفاهيم التي تغطي وتستوعب موضوع التعبئة السياسية وإجراءاتها على أرض الواقع الاجتماعي العربي، بمعنى آخر إن هذه المفاهيم أو المفهومات هي في التحليل

الأخير من مفرزات الحالة السياسية العربية الراهنة، حيث أنها هي التي تقرر دواعي التنمية السياسية بل توجبها. وهي أيضاً تقرر وتحدد أبعادها وميادينها، لأن التنمية السياسية كما أسلفنا عملية تغيير داخل النسق السياسي العربي للانتقال به من الواقع العربي الراهن إلى الواقع الذي يجب أن يكون عليه في المستقبل، والتنمية السياسية إذا وضعت نفسها أمام الواقع العربي تستطلعه وتستكشفه، فإنها معنية أن تعرف يقيناً المبادئ السياسية الاجتماعية التي تنظم بالفعل العلاقات الداخلية والخارجية الحاكمة لحركة الواقع العربي، في حالاته المحلية والوطنية والقومية.

ونخلص من الأفكار السابقة إلى أن المفاهيم، هي في نهاية الأمر آليات ومفاتيح تفتح بها التنمية السياسية الأبواب المغلقة على الواقع العربي، وتعلن عن وجودها فيه، من أجل أن تباشر عملياتها ولذلك تم اختيار مفهوم النسق السياسي.

العلاقـة بين السياسة والتنمية الاقتصادية: The relationship between politics and economic development

يرى الباحث، من خلال ما تقدم من تعريف لمفاهيم التنمية السياسية في الوطن العربي وما تم بحثه بشأن التنمية الاقتصادية، ومقدار معاناة المواطن العربي في الحياة السياسية العربية والمشكلات المرتبطة بالسلطة السياسية، أن هناك ترابطاً جذرياً بين الإصلاح والتنمية في القطاعين السياسي والاقتصادي من خلال ما يأتي:

* إن فلسفة النظام الاقتصادي للدولة تتبع النظام السياسي وترتبط به، فإذا كان النظام السياسي في طريق الاحتكار الشمولي فإن النظام الاقتصادي سيقوم بإلغاء الملكية الفردية وتعزيز سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، وكذلك الموارد المختلفة.

* في الأنظمة السياسية الديمقراطية تكون السلطة الاقتصادية موزعة على التخصصية واحترام حقوق الملكية الفردية.

* غالبية الدساتير العربية والتشريعات تشير بوضوح إلى أن الشعب هو صاحب الملكية، وأنه هو الذي يقود التنمية في الوطن العربي، إلاّ أن واقع الحال يشير إلى بصمات الأنظمة الشمولية ما زالت قائمة وبلا حدود وبإمكان السلطة إلغاء أي تشريع أو قانون يتعارض مع فلسفتها السياسية، أو تعطيله، بغض النظر عما نصت عليه الدساتير.

*إن الواقع السياسي يشير إلى ضعف التجاوب مع تطلعات الناس والاستجابة للغايات والأهداف التي ينشدونها، والمتمثلة باستكمال التحرر السياسي، وامتلاك السيادة والاقتراب نحو الوحدة، التي تمثل معركة المستقبل العربي على اختلاف مستوياتها وتسمياتها، كما لا يستجيب لروح العصر وآمال وآلام الإنسان العربي، والدور الذي يجب أن يشغله في وطنه والمكانة التي يحتلها داخل الحياة السياسية.

* إن كثيراً مما يعدُّه السياسيون في السلطة أيدلوجيات اقتصادية أو نظريات تنموية تعبر بالضرورة عن المذهب السياسي الذي تنطلق منه هذه النظريات، غالباً ما تكون أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار، أو تختفي وراءها المصالح الشخصية، هذا من شأنه زيادة حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وخاصة في العلوم التي تتضمن نهجاً للتطور العلمي الحديث.

* إن وصف بعض الدول أو الشعوب بـ (الإرهاب) يقع ضمن المخترعات الحديثة التي يراد بها السيطرة المباشرة على موارد البلدان الاقتصادية، والسيطرة بالتالي على مقدرات الشعوب، وضمان تبعية عمياء لقرارات الاستفراد السياسي والاقتصادي، وهو يمثل حلقة واضحة من حلقات الربط بين السياسة والاقتصاد.

* استنساخ تجارب سابقة تتبع أيدلوجيات وفلسفات سياسية بعيدة عن الوطن العربي، أو اتباع الوصايا الليبرالية الجاهزة من خلال النظريات الوارد ذكرها في الفصل الثاني ومنها (نظريات التبعية الكاذبة) يساعد على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة، وهذا ما يتحمل نتائجه السلطة السياسية وليس المفكر الاقتصادي.

* بعد الثورة الصناعية استفادت الدول الأوربية من ظهور مفهوم جديد وهو الوحدة العرقية والثقافية والدينية المكونة للدول ، وعدَّته أساساً لقيام أنظمة سياسية واقتصادية جديدة واعتبار نمو الناتج الإجمالي القومي مؤشراً لتقدم شعوبها، في الوقت نفسه الذي تتوافر فيه هذه العناصر في البلدان العربية وتزيد عنها وفرة الموارد الطبيعية والبشرية، إلاّ إنها لم تستفد من هذه الفقرة المهمة التي توفر مقومات اقتصادية تكفل لها السيادة والاكتفاء الذاتي، بعد القبول بواقع التقسيم إلى دويلات تفتقر إلى السوق القومية.

* إن بروز القطب السياسي الواحد أوقع الدول العربية تحت وطأة المشاكل السياسية التي زرعها في كل بلد عربي، ومن ثم تبعها الوضع الاقتصادي المتفرد لكل بلد مما عزز سهولة السيطرة الاستعمارية على اقتصادات البلدان العربية وزاد ذلك من اعتماد أغلب الدول العربية على تصدير المواد الأولية والاعتماد على الصناعات الأولية والمتوسطة مع التهافت على الحصول على المساعدات الدولية مما زاد من ديونها لتجد نفسها تحت وطأة البنوك الدولية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي التي تتبنى شروطاً قاسية، لإبقاء الدول العربية تابعة لها في تنفيذ البرامج التي ترسمها لها هذه المنظمات.

* إنَّ مما زاد المشاكل الاقتصادية في البلدان العربية هو أن السياسي يملك القرار النهائي فيما يفكر به الاقتصادي، ولما كان أصحاب القرار هؤلاء هم الذين يقررون قيمة النقد وأسعار المواد واستغلال الطاقة ومعالجة مشاكل البطالة والتضخم، وهم يجهلون نتائج قراراتهم، فإن أصحاب رؤوس الأموال لا يفضلون الاستثمار في بلدانهم، ويفضلون الاستثمار الخارجي الثابت، أو الاستثمار في الأسهم أو المشاريع السريعة الانتهاء، خوفاً من نتائج تلك الأعمال.

* لابد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباعد السياسي والاقتصادي وتراجع العمل العربي الاقتصادي المشترك بين البلدان العربية ، أياً كانت الخلفيات في ذلك، ، أن حجم التجارة العربية البينية لا يزيد عن ٧ - ٨ ٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية ، وبالمقارنة فإن التجارة البينية للمجموعة الأوربية تمثل ٧٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصادات العربية أكثر اندماجاً مع اقتصاديات العالم الخارجي، ويتمثل ذلك من خلال المبادلات التجارية مع وجود وسائل اتصال ونقل أفضل بين البلدان العربية و الدول الأجنبية مما هو متوفر بين البلدان العربية ذاتها.

* أجزاء ومكونات القرارات السياسية وهي حاصل جمع الظروف الآنية المحلية والدولية التي يتخذها السياسي نتيجة مداخلات سياسية معينة ، قد لا ترتبط مباشرة بالمصالح الاقتصادية للبلد وفي أحيان كثيرة تتعارض مع تلك المصالح التي ترتبط بخطط قريبة أو بعيدة المدى مما تؤثر سلباً في تطبيق خطط التنمية.

* إن اعتماد السياسيين لتنفيذ سياسة التعاون المشترك مع الدول الأخرى لأسباب غير اقتصادية، وتلقي الخبرات الأجنبية للسبب المذكور دون إطار سياسي واقتصادي محدد ضمن معايير وثوابت مصلحة البلد يسبب بالتأكيد تداخلاً عرضياً مع ما يفكر به الاقتصاديون.

* إن النظرة السياسية لزيادة السكان تعني قوة الدولة وإمكان استغلال تلك الموارد البشرية في الدفاع عن البلد عند الحاجة، بينما ينظر الاقتصاديون إلى أن الزيادة السكانية تُعدّ من المشاكل المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية، وما تسببه من توفير مستلزمات العيش والعمل والتربية والتعليم والسكن والخدمات، خاصة في البلدان العربية، أما إذا كانت تلك الزيادة محسوبة على أساس علمي في زيادة الموارد البشرية الفنية والعلمية الفعالة بحيث تكون نسبة زيادة التنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي زيادة سريعة وتراكمية تفوق نسبة الزيادة السكانية، فإنها حينذاك تكون منسجمة مع التوجه السياسي مع اختلاف الأسباب.

* لقد اهتمت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بموضوع النفط العربي، الذي أصبح ركناً أساسياً من أركان التخطيط الاستراتيجي لسياسات هذه الدول وأعطى مركزاً مهماً في موضوع التنافس فيما بينها، وأصبح من يمتلك القدرة على السيطرة عليه فإنه يمتلك رجحان كفته في الصراع الدولي، وبما أن النفط العربي هو المورد الأكثر أهمية بحكم ضخامة الاحتياطي وانخفاض التكاليف الاستخراجية فضلاً عن الجودة لخلوه من الشوائب، أصبح ميدان الصراع والتنافس بين هذه الدول، كما أصبح ميداناً خصباً للصراع والتداخل السياسي والاقتصادي وذلك من خلال تضارب المصالح بين المستغِل والمُستغَل.

* يبقى أن نحدد أن السلطة السياسية هي المسؤولة عن نتائج المؤشرات الاقتصادية التي أوردنا أمثلة منها في الفصل الأول من الباب الأول وعلى السلطة أن تقرأ نتائج تلك النشاطات بمساعدة الخبراء لتكون على بينة من موقفها الاقتصادي وما يحتاج من قرارات سياسية وأقتصادية أو تشريعات لمعالجة كل انحراف سلبي وتقوية المؤشرات الإيجابية . . . من ذلك نرى ضرورة أن يسير الإصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي بذات الوقت ، بحيث تكون مراحل بناء الديمقراطية متلازمة مع مراحل بناء الاقتصاد الحر عندها ستكون الصورة واضحة المعالم والابتعاد عن كل ما يعيق العملية التنموية في الاقتصاد والسياسة ضمن خطط موحدة ترتكز إلى الأساس النظري الذي إنطلق منه البناء نحو الواقعية المطلوبة.

معوقات العمل الاقتصادي العربي الموحد: Impediments to economic action Consolidated

رغم أن الوطن العربي قد سبق أوروبا في التكوينات الرسمية، إلا أن شعوب المنطقة لم تصل إلى مرحلة الحصاد التي بلغتها الشعوب الأوروبية منذ فترة وأخذت تجني ثمار قراراتها حيث احتفلت مع مطلع شهر مايو من العام الحالي ٢٠٠٤م بالوصول إلى الصدارة الاقتصادية في العالم حيث انضمت ١٠ دول أوربية للاتحاد الأوروبي الذي لم يتأسس إلا في العام ١٩٥٧م أي بعد ١٢ عاماً من تكوين جامعة الدول العربية وأصبح الاتحاد الأوروبي حالياً يضم ٢٥ دولة أوروبية ... رغم الاختلافات اللغوية والصراعات التاريخية بينها والاختلافات الثقافية أصبحت أوروبا الكتلة الاقتصادية الأول في العالم والكتلة البشرية الثالثة بعد الصين والهند، في المقابل تمتلك الدول العربية مقومات العمل المشترك وتجمعها قواسم متعددة وروابط متأصلة، ورغم وجود المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية التي تنص على تدعيم العمل المشترك وتسهيل الحركة التجارية بين الدول العربية وتحييد العمل الاقتصادي وإبعاده عن الخلافات السياسية إلا أنها لم تتمكن من الوصول للمستوى الطبيعي، أو المقبول في مسيرتها نحو الوحدة الاقتصادية أو التكامل لوجود عدة معوقات وموانع تعترض طريقها نستعرضها بشكل عام كما يأتي:

أولاً: اختلاف المكونات السياسية حيث تتعدد النظم السياسية الحاكمة في الوطن العربي بشكل فارق في الأسس وبالتالي تختلف أولوياتها وفقاً لخلفيات واهتمامات الطبقة الحاكمة، فأبجديات البناء الملكي تختلف عنها في البناء الجمهوري وأهداف الاقتصاد الحر يختلف كلياً عن الاقتصاد الموجه وكذلك أولويات النظام الوراثي لا تتفق مع أولويات النظام الثوري ... وتبعا لهذه الاختلافات الأساسية في التركيبة السياسية الحاكمة في كل دولة تعمل الأجهزة التنفيذية، وترسم خططها وتأسس هياكلها بما تمليه المصلحة العليا للنظام في كل بلد، وهذه الإشكالية تكاد تنعدم بين الدول الأوروبية في الوقت الحاضر على وجه الخصوص حيث اختارت الشعوب في تلك الدول النظام الديموقراطي التعددي القائم على الحرية والمساواة تحميه قوانين صارمة شاملة يخضع لها الجميع ولذلك تتشابه مكونات أعضاء الاتحاد الأوروبي وينعكس هذا الوفاق على قرارات الاقتصادات الأوروبية وسياساتها التي أصبحت تسلك طريقاً واحداً وتسعى إلى هدف موحد.

وإذا ما تتبعنا المحاولات العربية السابقة في سبيل التكتل والوحدة فإن مصيرها يتراوح بين الفشل والجمود ، لأن أغلب الالتزامات والاتفاقيات لا تُرى إلا على الورق بسبب غياب الإرادات الحقيقية.

ثانياً : يتمثل في وجود الأنظمة والقوانين الاقتصادية المحلية المعيقة لتحرك رأس المال العربي بل الطاردة للاستثمار (رغم وجود بعض خطوات الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول) وغياب المرونة في أساس النظام المحلي ، فضلاً عن الاختلافات الجذرية بين النظم الاقتصادية المعمول بها في كل دولة عربية وتفاوت مستويات الحماية الجمركية بين الدول والتي تصل إلى حد الاصطدام فضلاً عن تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية مما يجعلها قاصرة في مواجهة الاشتراطات الدولية.

ثالثاً: استشراء الفساد المالي ورسوخ البيروقراطية وتعدد مراكز المراقبة على تحرك الاستثمار وصعوبة الإجراءات الإدارية، والعائق الرابع في ضعف البنية التحتية لكثير من الدول العربية وتخلف الموجود منها وعجز الدولة عن توفير المتطلبات الأساسية للعمل الاقتصادي والعائق أوالمانع الخامس فيتمثل بالظروف السياسية الداخلية ، أو الإقليمية حيث يتعدى أثرها السلبي إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي فهناك تزايد في نسبة البطالة (٢٧٪ بشكل عام في الوطن العربي) وفي بعض الدول العربية وصلت نسبة البطالة إلى ٤٥٪ فضلاً عن تدني مستوى المعيشة والقضاء على البنية التحتية للدولة وانتشار الفقر وتوابعه الاجتماعية.

التحديات الاقتصادية التى تواجه الدول العربية (الطبيعة – الآثار الناجمة)

على الرغم من تنوع وتعدد التحديات والمتطلبات التى تواجه الدول العربية (اقتصادية – سياسية – اجتماعية – ثقافية – تكنولوجية – بيئية ...) إلا أن التحديات الاقتصادية تقع فى موقع الصدارة ، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات .

إن التحديات الاقتصادية هى تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق اقتصادية أو ذات بعد اقتصادى نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية ، وتشكل تهديداً أو خطراً على مستقبل النمو والتنمية الاقتصادية .

ويمكن تقسيم التحديات الاقتصادية التى تواجه الدول العربية إلى قسمين رئيسيين ، وهما :

التحديات الاقتصادية الداخلية .

التحديات الاقتصادية الخارجية ، وفيما يلى عرض موجز لعدد من التحديات الاقتصادية السابق ذكرها فى المبحث الثانى ، وذلك من حيث طبيعتها وأهم الآثار الناجمة عنها .

أولاً : التحديات الداخلية : تتمثل فى عدة أمور ، وأهمها :

محدودية الموارد العربية وسوء استغلالها : تعد المياه من أكثر الموارد الطبيعية محدودية في الوطن العربي ، ومما يزيد الأمر سوء هو أن معظم أراض الوطن العربي تقع في المناطق الجافة ، حيث لا تسقط الأمطار فيها إلا في القليل النادر ، ويعتبر الوطن العربي من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية إذ لا يتخطى المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه (١٠٠٠) متر مكعب مقارنة (٧٧٠٠) متر مكعب على المستوى العالمي ، ومن المتوقع أن يتناقص هذا المعدل إلى (٥٠٠) متر مكعب في معظم الدول العربية بحلول عام ٢٠٢٥ ، علاوة على ذلك ، فإن حوالي نصف الموارد المائية العربية تنبع من خارج الوطن العربي ، كما أن هذه الموارد غير مستغلة برمتها ، بل يتم استغلال نحو ٦٨٪ منها فقط ، وطبقا لدراسة حديثة ، فإن حوالي ٧٥٪ من الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي، ومن المتوقع أن تبلغ النسبة ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠[١] .

أما بالنسبة لمصادر الأراضي ، فإن الوطن العربي يعاني من ندرة الأراضي أيضا حيث إن ٥٤,٨٪ من مساحته تعد أراضى خالية ، وتمثل المراعي ٢٦,٨٪ ، والأراضي القابلة للزراعة ١٤,٥٪ والغابات حوالي ٣,٩٪ ، وتمثل الأراضي المزروعة حوالي ٢٩٪ من مساحة الأراضي القابلة للزراعة أو حوالي ٤,٢٪ من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي ، وتتعرض غابات الوطن العربي والتي تمثل ٣,٩٪ من مجمل مساحته إلى ضغوط متزايدة ، وتفقد بمعدل سنوي ١,٥٩٪ ، وتعتبر إعادة زراعة الغابات الطريق الفعال لتعويض الفاقد من هذه الغابات ، بيد أن معدل التشجير وزراعة الغابات لا يوازيان معدلات الفقد ، علاوة عن أن إعادة زراعة الغابات لا يعوض الفقدان الذي يحدث في التنوع الحيوي الذي تضمه الغابات الأصلية[٢] ، وقد شكلت هذه التطورات ضغوطاً على التنمية الزراعية العربية ، وبالتالي أصبح الوطن العربي عاجزاً عن سد متطلباته الغذائية ، حيث بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية مع نهاية عام ٢٠٠١

١ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مؤشر الفقر المائي ، نشرة ضمان الاستثمار ، السنة٢٢ ، العدد٣ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥ .قع

٢ مصطفى طلبة وآخرون ، مستقبل العمل البيني في الوطن العربي ، (أبو ظبي ، ٢٠٠١) ، ص ٢٠-٢١ .

حوالي١٤,٧مليار دولار ، بالرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على جهود التنمية الزراعية العربية[١].

تصاعد معدلات البطالة : يشكل تصاعد معدلات البطالة في الدول العربية واحداً من أخطر التحديات التي تواجه الوطن العربي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، وتشير أحدث التقارير إلى أن معدل البطالة في الوطن العربى يبلغ ١٤٪ ، من أصل (١٨٠) مليون عاطل عن العمل في العالم ، بمعنى آخر يبلغ العرب نحو ٤,٩٪ من سكان العالم ، بينما يبلغ العاطلون عن العمل حوالي ١٠,٦٪ من إجمالي العاطلين عن العمل في العالم أي أكثر من ضعف نسبة مساهمتهم في سكان العالم ، فمعدلات التدفق العربي إلى سوق العمل أعلى من بقية العالم مما يخلق نوعين من الضغط ، ضغط البطالة القائمة ، وضغط البطالة القادمة[٢] ، ويمكن تصنيف الأقطار العربية من حيث معدلات البطالة على ثلاث مجموعات ، الأولى تضم دول مجلس التعاون الخليجي والتي لا تزيد فيها معدلات البطالة عن ٨٪ ، والمجموعة الثانية تضم الأقطار التي لا تزيد فيها معدلات البطالة عن ١٠٪ وتشمل كلاً من تونس ٧,٢٪ ،وسوريا ٠٠٠، ومصر ١٩,٢٪ ، واليمن ١٢,٣٪ ،ولبنان ١٨,٥٪ ، بينما تضم المجموعة الثالثة الأقطار التي تزيد فيها معدلات البطالة عن ١٧٪ وتشمل كل من الجزائر ٣٢,٤٪ ، والأردن ٢٤,٤٪ والمغرب ٢٤,٥٪ وموريتانيا ١٦,٩٪ ، وليبيا ١٩,٦٪ والسودان ٢٥,٩٪[٣] .

وغني عن البيان أن معدل البطالة بين الشباب دون سن ٢٥ سنة هو نصف المعدل العام للبطالة ، وهذه النتيجة تجعل الشباب والبطالة صفتين متلازمتين لفئة من السكان ينظر إليها دائماً على أنها الأمل والمستقبل ، وهو ما يهدد المستقبل العربي ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن البطالة انتشرت بدرجات متزايدة بين خريجي التعليم العالي وبنسبة أكبر بين الإناث ، ويشير ذلك بجلاء إلى عدم قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد المقدر أن يبلغ عددهم حوالي (٤٧) مليون طالب عمل بحلول عام ٢٠١٠[٤] .

١ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، ٢٠٠٤ .

٢ جاسم السعدون ،آفاق الاقتصاد العربي .. ماذا يمكن عمله ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للديمقراطية والتجارة الحرة ، الدوحة ، أبريل ٢٠٠٣ .

٣ منظمة العمل العربية ، تقرير المدير العام ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٤ منظمة العمل العربية ، العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة – التحديات والأفاق ، (القاهرة ، منظمة العمل العربية ، ٢٠٠٢ .

ويمكن القول بأن تنامي معدلات البطالة يرجع إلى عوامل عديدة من أهمها ارتفاع معدلات النمو السكاني العربي ، وعدم تمكن الوطن العربي من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع العرض المتمثل في الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل بسبب تدني القاعدة الإنتاجية وضعف الاستثمارات ، بالإضافة إلى الاتجاه العام نحو تقليص الوظائف الحكومية ، نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي ، وعدم قدرة القطاع الخاص في المرحلة الانتقالية للخصخصة ، على استيعاب جزء كبير من الداخلين على سوق العمل ، وعدم مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل في الوطن العربي .

الفساد وتدنى مستوى الحوكمة : يمثل الفساد قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ويترتب على الفساد خلل فى الكفاءة الاقتصادية ، نظراً لما ينتج عنه من سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توجيه الاستثمارات ، فضلاً عن إعاقة الاستثمارات والتراكم الرأسمالى ، ومن ثم ، يعوق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة لما يترتب عليه من خلل فى توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع ، فضلاً عما يترتب عليه من عديد من الآثار السلبية اجتماعياً وسياسياً وتعوق تلك الآثار عمليات الإصلاح ، ولذا أصبحت قضية الفساد من القضايا التى تشغل بال الجميع فى المجتمعات العربية ، نتيجة لزيادة حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل ؛ مما يهدد مسيرة ومستقبل عمليات الإنماء بهذه الدول ، وتتعدد صور الفساد وأسبابه فى الدول العربية ، كما تتفاوت درجة الفساد فيما بين هذه الدول ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى غياب الحوكمة من الناحية التنفيذية فى هذه الدول ، ووفقاً للتقارير الدولية فإن الدول العربية تحتل مرتبة متوسطة فى مقاييس الحوكمة ، وتأتى دول الخليج فى مقدمة الدول العربية وفقاً للمقاييس الدولية ، وقد أثبتت الدراسات أن هناك ارتباطاً طردياً قوياً بين مستوى الأداء الاقتصادى فى المنطقة العربية وجميع مؤشرات الحوكمة وخاصة مدى سيادة القانون ، وكفاءة الحكومة ، وقدرتها على مكافحة الفساد[1].

ثانياً : التحديات الخارجية : وتتمثل فى عدة أمور ، أهمها :

تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية : العولمة الاقتصادية هى تلك العملية التي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي ، وإلغاء الحواجز التي تحو ل دون الحرية

١ محمد رئيف ، قضايا اقتصادية معاصرة ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٩) ، ص ص ٢١-٣٦ .

الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامل الإنتاج سواء أكان رأسمال أو عملاً أو تكنولوجيا أو غير ذلك ، فالعولمة إذن تساوي التغير التكنولوجي بالإضافة إلى فتح الأسواق للتجارة الدولية والاستثمار مضافا إليه التغير السياسي .

وتجلت عملية تسارع العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة باضطراد نمو التجارة العالمية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والازدياد الحاد في نشاطات الشركات متعدية الجنسيات التي تعد اليوم بمثابة الحكومة الكونية Global Government ، كما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ملفتة للنظر إذ قفزت مبالغ هذا الاستثمار من متوسط سنوي يبلغ (٢٧,٥) مليار دولار في السبعينيات من القرن الماضي إلى (٥٥٩,٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٣ [١].

ويمكن إيجاز أهم المخاطر التي تتعرض لها الدول النامية ومنها الدول العربية من جراء العولمة الاقتصادية فى عدة أمور ، وأهمها انهيار الإنفاق الاستهلاكي ، تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي ، تزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ، زيادة الفقر ، والأزمات المالية كالأزمة المالية العالمية الراهنة .

تحديات الاندماج بالاقتصاد العالمي : شهد الاقتصاد العربي ارتفاعاً ملحوظاً في مؤشر اندماجه بالاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية حيث ارتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادي من ٢٦٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٦٩,٥٪ في عام ٢٠٠٣ [٢] ؛ لقد أثرت عمليات الاندماج بالاقتصاد العالمي على أداء الاقتصاد العربي الذي بدأ بالتراجع منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ، حتى مطلع القرن الحادي والعشرين ورغم أن هذا التراجع لا يخلوا من التذبذبات نحو الارتفاع أحياناً ، غير أن الميل للتراجع كان بارزاً ، ويطغى على أي تذبذبات محدودة ومؤقتة في الاتجاه المعاكس ، وكان حصاد ذلك تعرض الأهمية النسبية للاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي لتغيرات كبيرة سواء فيما يتعلق بحصة الوطن العربي من الناتج العالمي أو التجارة العالمية ، ففي عام ١٩٨٠ كان الناتج المحلي الإجمالي العربي يمثل ٤٪ من الناتج العالمي، ثم انخفضت النسبة إلى ٢,٧٪ في عام ٢٠٠٣ ، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات العربية، فقد شهدت هي الأخرى هبوطاً ملحوظاً من ١٢,٤٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٥,٧ ٪ في عام ٢٠٠٧ ، ويشير هذا الانخفاض في المؤشرات إلى هشاشة الهياكل الاقتصادية

1 UNCTAD, World Investment Report 2004, Geneva,2004

٢ صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، العدد ٢٢ ، أبو ظبي ، ٢٠٠٤ .

وضعف الإنتاجية ، وتراجعاً في الأداء الاقتصادى ، ويمكن القول بأنه مع تزايد الاندفاع نحو انتهاج سياسات اقتصادية ومالية وتجارية تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ، تتزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وتتدنى مؤشرات التنمية البشرية فبينما يتمتع ٢,٣٤٪ من مجموع السكان العرب (البحرين، والكويت ،الإمارات، وقطر) بتنمية بشرية مرتفعة ، فإن ٢٢,٠٩٪ من السكان (السودان،اليمن ،جيبوتي ، موريتانيا) يعيشون في ظل تنمية بشرية منخفضة ، ويتمتع ٧٥,٥٧٪ من السكان بتنمية بشرية متوسطة يعيشون في باقي الدول العربية[١] .

ووفقا لتقارير البنك الدولي ، فإن حوالي ٦٨ مليون عربي يعانون من الحرمان والفقر البشري ، ويصل معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين إلى نحو ٦١,٢٪ ، ولا يحصل ٢٦٪ من السكان العرب على المياه الصالحة للشرب ، و١٩,٧٪ لا يتوافر لهم الصرف الصحي ، وفي الوقت الذي يبلغ فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٧٩٣٥ دولار في الإمارات ، فإنه ينحدر إلى ٨٩٣ دولار في اليمن ، وهذا يعكس حجم التفاوت الكبير بين أقطار الوطن العربي[٢].

ومما يزيد الأمر سوءاً ، أنه مع التدهور الحاصل في البيئة الاقتصادية والاجتماعية العربية ، تتصاعد الدعوة والضغوط إلى المزيد من الانخراط في الاقتصاد العالمي ، وتطبيق توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمتمثلة ببرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي والتي لم تستطع أن تخفف من مشكلة المديونية العربية الخارجية والتي فاقت ١٥٠,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ بعد أن كانت اقل من خمسين مليار دولار مع مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي .

وفي الوقت الذي تستمر فيه الدول الصناعية الكبرى بالسيطرة على الثروات العربية ، فإنها تلوح بالمساعدات الإنمائية التي تقدمها إلى بعض الأقطار العربية والتي شهدت هبوطاً ملحوظاً خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، وهو العقد الذي لاقت فيه شعارات العولمة وسياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح على الخارج رواجاً ، ففي الوقت الذي بلغت فيه المساعدات حوالي ١٠,٣ مليار دولار في عام ١٩٩١ ، انخفضت تدريجيا حتى وصلت إلى ٣,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ ، وبينما كان نصيب الفرد العربي من هذه المساعدات حوالي ٤٩,٢ دولار في عام ١٩٩١ ، انخفض إلى ١٥,٢ دولار في عام ٢٠٠٠[٢] .

---

1 UNDP , Human Development Report,2004

2 World Bank , World Development Report , 2004

٢ اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

ضعف التجارة العربية البينية ، وتدني الاستثمار العربي البيني : اتسمت مسيرة التنمية العربية بالاعتماد على الخارج ، ويرجع ذلك إلى الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات العربية ، من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية ، والاعتماد على تصدير الخامات واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنعة ، وتشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن حجم التجارة بين الأقطار العربية هو ضعيف جدا عند مقارنته بحجم التجارة الخارجية العربية مع الدول المتقدمة صناعيا ، فالصادرات العربية البينية لا تسهم سوى ب(٧,٧٪) من الصادرات العربية الإجمالية ، أما بالنسبة للواردات العربية البينية فلا تشكل سوى (٩,٥٪) من الواردات العربية الإجمالية لعام ٢٠٠١ ، وفيما يتعلق بالاستثمارات العربية البينية والذي بلغها رصيدها التراكمي حوالي ٣٥,٩ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٥-٢٠٠٤ ، فلا يزال حجمها بسيطاً مقارنة بحجم الاستثمارات العربية في الخارج والتي يقدرها الخبراء المصرفيون بأكثر من تريليون دولار ، ويشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٤ ، إلى أن إجمالي الاستثمارات العربية البينية قد بلغ بحدود ٥,٩ مليار دولار ، تركزت ٧٥٪ منها في قطاع الخدمات ، و٢٣٪ في قطاع الصناعة ، ١,٣٪ في قطاع الزراعة[١] .

فضلا عن ذلك فإن الوطن العربي قد أخفق في استقطاب الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة الماضية ، حيث لم يتجاوز نصيب الوطن العربي من التدفقات الاستثمارية المباشرة العالمية نسبة ٢,٥٪ من إجمالي هذه التدفقات الموجهة إلى أسواق الدول النامية خلال الفترة من عام ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩ ، ففي الوقت الذي أرتفع فيه نصيب الوطن العربي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ، غير أن هذا الرقم لا يشكل سوى ١٪ من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

أما إذا أردنا أن نستعرض المعوقات العربية لقيام التكامل الاقتصادي العربي وبشكل تفصيلي ، فيمكن إجمال ذلك كما يأتي:

عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية في إقامة تجمع تعاوني اقتصادي عربي، وعدم وجود فلسفة واضحة لهذا التعاون والتكامل.

انخفاض قابلية البلدان العربية النفطية تقديم المساعدات والقروض الميسرة إلى البلدان الأقل ثراء، مع تباين شديد في مستويات النمو بين الأقطار العربية.

١ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٤، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٧ .

ضعف آليات تنفيذ القرارات، وغياب صفة إلزامية التطبيق، مع افتقار نصوص الاتفاقيات إلى الدقة في تحديد الهدف والوسيلة ، وحتى الصياغة التي غالباً ما تتضمن ثغرات تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه الاتفاقيات.

ضعف الأجهزة التي تشرف على العمل العربي المشترك وتداخل صلاحياتها.

ضعف الروابط التجارية والصناعية، وضعف الدعم المالي، وغياب الثقة في قطاعات الأعمال، مع غياب شبه تام لتنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية.

وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وغياب جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية.

تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، واعتماده على عدد محدود من السلع والمواد الخام والمنتجات الزراعية الأولية.

انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة ، وما له من انعكاسات لها تأثيرات خطيرة خاصة في مجال الاستثمار.

ضعف البنية التحتية، وذات قواعد إنتاجية ضعيفة، وصناعات مرتكزة على ثقافات مختلفة، وذات إنتاجية متدنية، مع عدم استقرار اقتصادي لمعظم البلدان العربية يميزه التضخم، وعجز ميزانية الدولة، وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

تخلف كبير في مجال الاستثمار في ميدان البحث العلمي والتنمية البشرية.

افتقار أسواق المال العربية إلى الفلسفة والمنهج الفكري الاقتصادي الذي يحدد لها إطار العمل والتحرك، زيادة على ضعف الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم أصول وقواعد هذه الأسواق.

كثرة القيود غير الجمركية (الفنية، والإدارية، والنقدية، والمالية، والكمية) وكذا الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية (رسوم الطوابع، ورسوم القنصليات، ورسوم المرور...) ... هذه القيود التي تؤثر في قيمة السلع وكلفتها، وبالتالي على حرية حركتها بين أسواق الدول العربية.

المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية من طرف الدول العربية، وكذا عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات، والتأخير في الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية.

ارتفاع تكلفة نقل السلع، وعدم توافر وسائل نقل منتظمة تشكل عائقاً أمام تطور التجارة العربية البينية.

تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، ونقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية، وعدم توافر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية.

اختلاف النظم السياسية، ومخاطر أوضاع عدم الاستقرار السياسي، وكذلك الميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية البينية وتدني مستوياتها، وغياب الديمقراطية، مع تفاوت مستوى التطور السياسي والاجتماعي بين الدول العربية.

انعدام الثقة بين الدول العربية وحالة الخوف والتوجس في العلاقات العربية-العربية، مع تأثير الهيمنة الخارجية التي منعت بعضها أن تكون سيدة قرارها.

وجود مشاريع أخرى بديلة للتعاون العربي، كالشرق أوسطية، والأورو- متوسطية والتي انطوت تحتها معظم الدول العربية.

نقص الحرية، وغياب التمثيل والمساءلة، وضعف التمتع بالحقوق السياسية لدى المواطن العربي.

كما أن انعدام الثقة ونقص الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية في إقامة تعاون اقتصادي مشترك، هي المشكلات الكبرى التي تقف حائلاً أمام مشروعات التعاون النزيه الذي يعود بالفائدة على المنطقة العربية كلها ... هذه الشكوك والمخاوف من جهة، وحتمية الدخول في فضاءات اقتصادية إقليمية ودولية من جهة أخرى، تجعل الدول العربية أمام تحديات كبيرة تلزمها استنهاض الهمم، والعمل على تطوير أنظمتها وأساليب تسييرها، وتحقيق تنمية شاملة علّها تقلص الفجوة التي تفصل بلدانها، وتقترب من مستويات التطوّر الذي يميز بلدان القارات الأخرى. هذه التحديات كبيرة ومتنوعة يصعب حصرها، ويجب الاهتمام بالأولويات منها.

ولا شك في أن الاهتمام بالتنمية البشرية والبيئية يعد أولى أولويات العالم العربي، قصد إيجاد كوادر قادرة على التعامل مع المتغيرات المعاصرة في مجال تكنولوجيا المعلومات ، وإنعاش عملية التجديد والتطور التقني ، لذا يجب إنشاء شبكات حول أقطاب القدرات الجامعية، وإدماج اهتمامات الحياة الاقتصادية والسوسيوثقافية في سياسة البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، وتأهيل العمالة تعليماً وتدريباً وتقانة، وتفعيل سياسة التلاحم بين التعليم والإنتاج، وتطوير نظمها العلمية والمعرفية والمعلوماتية والتأقلم مع التكنولوجيات المستوردة.

اعتماد الدول العربية على الطاقة كمصدر رئيسي للثروة يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العربي، وبالتالي يجب ترشيد استغلالها ورفع كفاءة استخدامها، والبحث عن مصادر بديلة لها كالطاقة الشمسية، والطاقة الحيوية، وتطوير تكنولوجيا الطاقة النووية.

يشكل التحدي الزراعي أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي لضمان الأمن الغذائي لشعوب المنطقة العربية، خاصة وأن الفجوة الغذائية العربية تجاوزت حدود ١٥ مليار دولار سنويا. لذا يستوجب [illegible] تطوير الإنتاج الزراعي.

يعتبر برنامج التنمية للوطن العربي أحد التحديات التي تفرض النهوض بمعدل النمو من مستواه الحالي البالغ ٥٪ سنويا إلى ٧٪ على الأقل، وهو ما يستدعي رفع نسبة الاستثمار العربي المقدر بـ ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٣٠٪، والعمل على إزالة المعوقات التي تحول دون تحقيقه، بوصفه مدخلاً مهماً للتكامل الاقتصادي العربي، إلى جانب إجراء الدراسات القطرية والقطاعية الضرورية لدعم استثمارات القطاع الخاص العربي، ودعم دور الاتحادات العربية والبرامج الاستثمارية، وإيجاد آليات فعالة لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات العربية، خاصة وأنه لا يمثل سوى نسبة ١,٥٪ من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، على الرغم من انتقال الاقتصاديات العربية إلى نظام الاقتصاد الليبرالي وتحرير التجارة والاستثمار.

وجود فاصل علمي وتكنولوجي عميق بين دول العالم العربي ودول العالم المتقدم، يجعلها تواجه تحدياً صعباً، يستوجب تطوير البحث العلمي والتحديث التكنولوجي وإنشاء شبكة من المراكز العلمية المتميزة، ومواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية

بوصفها مفتاح التقدم والازدهار، خاصة وأن احتياجات الوطن العربي في قطاع تكنولوجيا المعلومات تقدر حتى العام ٢٠٠٨ بما يزيد عن ١٣ مليار دولار.

تنامي العبء الاقتصادي جراء الزيادة السكانية في الوطن العربي، والتي تعمل على اتساع الهرم السكاني للشباب دون سن الخامسة عشر وما يصحبه من إنفاق لإطعامهم وإسكانهم.... فمعدل الإعالة كبير للغاية في الدول العربية، إذ يعيش ٧٣٪ من السكان من عمل ودخول ٢٧٪ إن توفرت لهم فرصة العمل المنتج.

نجاح الوطن العربي في التعامل مع المتغيرات التي يفرضها المحيط الاقتصادي العالمي، يتوقف على قدرته في إخراج المشروع الاقتصادي الإقليمي العربي إلى حيز الوجود لبناء منظومة اقتصادية عربية تتحمل مسئوليات رعاية المصالح العربية، ودفع المخاطر المحتملة التي تفرزها الاتفاقيات الدولية والمنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات المشاركة.

إن المستقبل لا يقدم نفسه على طبق من فضة، بل يجب على الإرادة العربية الفاعلة القادرة على التغيير والإنجاز أن تكون جزءاً أساسياً من الواقع العربي القادم، تحدد أهدافها وتعمل على إنجازها ، من خلال رؤية إستراتيجية متكاملة تربط بين الواقع والمستقبل بكل تحدياته وأزماته ومخاطره ... فإن لم يخطط العرب لمستقبلهم فسوف يخططه لهم الآخرون، وكل بديل من البدائل ينطوي على ثمن وتكلفة، وأي مستقبل يختاره العرب يستدعي دفع الثمن، فهم مدركون تمام الإدراك أن مواجهة مخاطر العولمة هي مسألة يصعب تحقيقها دون معالجة الاختلالات البنيوية للاقتصاديات العربية في إطار العمل العربي المشترك، وأن الاختيار الحاسم يتمثل في وحدة اقتصادية بوصفها طوق النجاة من الأخطار التي تهدد مجمل الدول العربية مستقبلاً. وأن المطلوب مشاركة العرب كأفراد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقفين في العمل من أجل وضع القواعد والأسس لتكوين سوق اقتصادية عربية.

وعلى الرغم من أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيقه، ارتبطت بعوامل كثيرة مثلما أسلفنا الذكر، إلا أن الدول العربية لا يمكنها البقاء بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية، فهي مجبرة للدخول في هذه الفضاءات التي تفرضها العولمة والتعايش معها.

وما دخولها الانفرادي والاندفاعي ضمن شراكات أمريكية وأوروبية ، إلا دليل على هذا، وتكريس لمسعاها في إندماج حقيقي ضمن الاقتصاد العالمي ، فالدعوة الأمريكية للشرق أوسطية، والدعوة الأوروبية للمشاركة الأورو-متوسطية نابعتان من التنافس الحاد بينهما على المنطقة العربية.

ومهما كثر الحديث، وتعارضت رؤى المعارضين والمؤيدين لمشروع الشراكة، فإن مستقبل التجارة العربية سيكون أفضل مما كان عليه خلال العقود الماضية، نظراً لما لهذه الشراكة سواء مع أمريكا أو مع الاتحاد الأوروبي من دور في تحريرها نظرياً، وإذا ما سيكون هذا التحرير دافعاً وسلوكاً يدفع بالتجارة العربية البينية نحو التقدم الفعلي مستقبلاً إن أحسن العرب التصرف، أم إنه سيساهم في تشتيت البيت العربي وإضعاف مستوى التبادل التجاري البيني، وبالتالي يقف عائقاً أمام الوحدة الاقتصادية العربية.

توصل الباحث من خلال دراسة وتحليل مادة البحث من معلومات وبيانات وإحصاءات، إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها ما يأتي:-

أولاً : اهم النتائـــج:

- إن مخاطر عدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية البينية، وغياب الديمقراطيـة، أدى إلى ضعف الثقة بين الدول العربية وخلق حالة من التخوف والتحسب، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي منعت البعض منها من أن تكون سيدة قرارها.

- إن عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب الأمن القومي أدى إلى ضعف اتخاذ القرار العربي الحر الذي يهتم بتنظيم الحياة السياسية للمجتمع العربي .

- غياب حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية وحقوق المرأة السياسية

- ضعف وجود ديموقراطية حقيقية توفر المشاركة، وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة .

- أنتجت الأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل حياة سياسية صعبة وقاسية على الإنسان العربي إما لأنها لم تواكب العصر ومستجداته، أو لأنها لم تف بمتطلبات الإنسان العربي في النهضة والعمل العربي المشترك والوحدة وغير ذلك من الأهداف والطموحات ، أو لأن بعضها بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة لا تتكافأ مع حقوق الإنسان العربي المتعاظمة

- تعسف السلطة في كثير من أقطار الوطن العربي تجاه حرية الإنسان العربي السياسية، وما تنشره الصحف حول الاعتقالات، ومنع المظاهرات، وحجب المواقع الإلكترونية ، ومصادرة الصحف، ووقف الأنشطة السياسية، وعمليات الفصل والإقصاء التي تقوم بها بعض الأحزاب السياسية للإنسان العربي تحد من قدرته على ممارسة دور، بنجاح داخل مجتمعه .

ثانياً : التوصيـــات :

١- تشجيع نقل التجارب التنظيمية والتسويقية والتكنولوجية للشركات المتعددة الجنسية وبخاصة الشركات المنتجة للسلع الوسيطة، التي يمكن أن تساعد في تطوير القدرات الإنتاجية للمشاريع المحلية.

٢- ضرورة اندماج الاقتصاديات العربية تحت مظلة كيانات اقتصادية قوية ليمكنها من مواجهة تحديات العولمـــة.

٣- تعزيز القدرة على التنمية الاقتصادية من خلال التشديد على تنمية القطاعات الاستراتيجية ومجموعة الشركات الاستراتيجية والتعاون الإقليمي.

٤- تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة بوصفه الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربي عن طريق المصالح المتبادلة

٥- وضع أسس معاملة رأس المال والعمل العربي بما لا يقل عن معاملة مثيليهما من أصل وطني في كل بلد عربي موضع التنفيذ الفعلي، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة لهما.

٦- تحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي تمنح لعناصر الإنتاج العربية المساهمة في التنمية العربية.

٧- ضرورة التوصل إلى استخدام الدينار العربي الحسابي وتهيئة الظروف والمعالجات الاقتصادية لخلق منطقة نقدية عربية.

٨- منح المشروعات العربية التكاملية المشتركة معاملة تفضيلية تجاه المشروعات الأجنبية في البلاد العربية من حيث التمويل والتسويق.

٩- التنسيق العربي المسبق في دخول الأسواق الدولية لضمان الحصول على أفضل العروض للسلع الأساسية التي يقررها المجلس الاقتصادي العربي على وفق استراتيجية عربية جماعية للتفاوض.

١٠- جذب المزيد من السياحة الاجنبية إلى المنطقة من خلال دعم الاستثمار في هذا القطاع وما يتعلق بخدمات النقل بين الدول العربية وتسهيلات الدخول إليها.

المراجـــع

علي الدين هلال و نيفين مسعد: النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

فلاح خلف علي الربيعي : أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة علوم إنسانية، العدد٢٣ تموز٢٠٠٥ ، السنة الثانية.

كمال رزيق: التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة علوم إنسانية، العدد٢٥ نوفمبر٢٠٠٥.

كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٥ .

نصر عارف: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، جريدة المؤتمر ٢٠٠٥/٩/١٧.

نوزاد عبد الرحمن الهيتي: مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغييرات العالمية المعاصرة، مجلة علوم إنسانية، العدد ٣١ ، ٢٠٠٦.

ميثاق العمل الاقتصادي العربي (الصادر عن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٨٠.

ميشيل تودارو: التنمية الاقتصادية ، ترجمة أ.د محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر السعودية ٢٠٠٦.

حسن أبوطالب وآخرون، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ (القاهرة ، مركز الأهرام للدرايات السياسية و الإستراتيجية ، ٢٠٠٥م) .

جاسم السعدون ، أفاق الاقتصاد العربي .. ماذا يمكن عمله ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للديمقراطية والتجارة الحرة ، الدوحة ، أبريل ٢٠٠٣ .

محمد رئيف: قضايا اقتصادية معاصرة ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٩ .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مؤشر الفقر المائي ، نشرة ضمان الاستثمار ، السنة٢٢ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٤ .

مصطفى طلبة وآخرون : مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي ، (أبو ظبي ، ٢٠٠١) ، ص ٢٠-٢١

١٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، ٢٠٠٤ .

منظمة العمل العربية ، العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة – التحديات والأفاق ، (القاهرة : منظمة العمل العربية ، ٢٠٠٢).

صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، العدد ٢٢ ، أبو ظبي ، ٢٠٠٤ .

اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، التقرير الاقتصادي العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٤، الكويت .

.شريط عابد: التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة علوم إنسانية، الجزائر، العدد ٣٠ ،أيلول ٢٠٠٦

عامر رشيد مبيض : موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية. مصطلحات ومفاهيم - دار المعارف للنشر، سوريا، ط١ - ٢٠٠٠ .

محمد أحمد إسماعيل علي: دور المثقفين في التنمية السياسية(دراسة نظرية مع التطبيق على مصر) ،القاهرة - ١٩٨٩.

أحمد بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية - مكتبة لبنان - بيروت ١٩٨٦ .

نبيل توفيق السمالوطي : الأبعاد السياسية للتنمية الاجتماعية : حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية ، الأمن - الحرية - الديمقراطية - تعدد الخيارات ، ورقة عمل ، المؤتمر السادس للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية ، قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع ، كلية التربية جامعة الأزهر بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية ، ١٢-٢٢ سبتمبر، ٢٠٠٢م .

منظمة العمل العربية ، تقرير المدير العام ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

منظمة العمل العربية ، العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة (التحديات والأفاق) القاهرة ٢٠١٢ .

اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، التقرير الاقتصادي العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

.M.Moier R.E.Baldwin,oKONOOMII.Polityczneg Pwn Wazawa1969

UNCTAD, World Investment Report 2004, Geneva,- 2004

UNDP , Human Development Report,2004

Daphne T. Greenwood :Local Economic Development in the 21st Century, quality Oflife &sustainability USa, M.E.Shape Inc, 2010, P:3

UNDP ، The Egyptian Institute of National Planning : The Egypt human Development Report 2005, Cairo, Institute of National Planning,2005,PP: 250 254 –

UNDP: The human Development Report 2013, The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World, Summary 2013 pp: .19-14

Deepak Lal : The Poverty of "development Economics", London , The MIT Press ,p:10

Hollis Burnley Chenery, T. N. Srinivasan, (eds): Handbook of Development Economics, Volume 1, North Holand, ElSeveire 2007, P: 39Top of FormBottom of Form

Michael P. Todaro, Stephen C. Smith: Economic Development, NY, PENERPIT E RLAnGGA,2006,P:115Top of Form

Bottom of Form

Bell, Clive. "Development Policy as Public Finance ," The New york , oxford university Press : A Dictionary of Economics1987, v. 1, p. 122.

)E. Wayne Nafziger :ECONOMIC DEVELOPMENT, 5th ed, USA, Cambridge University Press, 2012, P: 14,

UNDP , Human Development Report,2004

World World Bank , World Development Report , 2004